مجلة أضواء

العدد السابع والأربعون
نيسان / 2014

تصدر عن
مركز أضواء للبحوث والدراسات

www.adhwaa.org

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

محتويات العدد السابع والأربعون

ت	العنوان	الكاتب	المصدر	الصفحة
1	الواقع يطالب المرجعية بتغيير مواقفها	بهاء النجار	مركز اضواء للبحوث والدراسات الأستراتيجية	3
2	الارهاب واستراتيجيه مسك الارض	محمد حسن الساعدي	صحيفة الحقيقة في العراق	6
3	العراق أزمة الدولة والمواطنة	صباح كنجي	مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي	8
4	الأزمة بين بغداد والإقليم: أسباب... أبعاد... حلول	احمد محمد عبدو	صوت الأخر	11
5	الأتراك والأنتخابات في العراق	-	مؤسسة وطنيون الاعلامية	14
6	التغيير المنشود بتعديل الدستور والإطاحة بالوجوه الفاسدة	سعد الكناني	صوت عراقي حر	20
7	كيف نستعيد هيبة الاقتصاد الوطني ؟	-	وكالة الأنباء العراقية المستقلة	22
8	حكومة الدولة ...لا دولة الحكومة ؟!	محمد حسن الساعدي	الغد برس	24

الأراء النشورة تعبر عن اراء كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مركزاضواء للدراسات والبحوث الأستراتيجية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الواقع يطالب المرجعية بتغيير مواقفها [1]

محتويات العدد

منذ سقوط النظام العفلقي عام 2003 وبدء مرحلة جديدة من حياة الشعب العراقي ، وهي جديدة بكل شيء ، فالشعب العراقي الذي عاش الظلم والاستبداد والحرمان في ظل نظام صدام بدأ يلمح بارقة امل تلوح من خلال سعة الحرية المتاحة وتغيير النظام السياسي ومشاركة المواطن في وضع لبنات الاساس الديمقراطي من خلال الاستفتاء على الدستور واجراء الانتخابات التشريعية والبلدية من دون اكراه من سلطة او حزب.

كما ان الاعلام شهد تغييراً جديداً فاصبح حراً ووجد العراقيون امامهم متسعاً من الحرية للتعبير عن رأيه وافكاره ومعتقداته وطقوسه من دون تضييق او رقابة او محاسبة او محاكمة ، والسياسيون وجدوا حرية كبيرة في طرح رؤاهم السياسية وايديولوجياتهم من دون ضغط او اجبار على اتباع حزب واحد هو حزب الحاكم.

ومن الجديد في الوضع العراقي بعد 2003 حضور المرجعيات الدينية بقوة في الشأن السياسي ، بحيث بدأت بطرح بيانات وفتاوى تبين مواقفها من المنعطفات التي تعصف بالوضع العراقي ، وهي بذلك - أي المرجعية - أصبحت ذات شأن مؤثر لم يسبق له مثيل ، نعم ربما كانت المرجعية قبل 2003 تحشر نفسها حشراً في شؤون الأمة لإيقاظها وتنبيهها وهدايتها وإصلاحها رغم أنوف الظالمين ، إلا أن ذلك بالتأكيد سيكلفها حياتها مثل ما حدث للسيد الشهيد الصدر الأول السيد محمد باقر الصدر قدس سره والسيد الشهيد الصدر الثاني السيد محمد الصدر قدس سره.

فالمرجعيات الدينية - وبالخصوص الشيعية - لها الدور الفاعل والمؤثر على كل الأصعدة كي تغير الواقع الفاسد في المجتمع وتصلحه ، ولا يهدأ لها بال ولا تدخر جهداً ولا تترك وسيلة حتى تحقق الإصلاح ولو بشكل جزئي ، وبعد 2003 كانت الظروف مهيأة للمرجعيات الدينية أن تأخذ دورها بشكل لم يألفه المجتمع العراقي والإسلامي من قبل بل ولم تألفه الحوزة العلمية نفسها ، فما زال هناك من يحارب ويشوه تدخل الدين في السياسية من خلال الأمثلة السيئة للسياسيين من ذوي العناوين الإسلامية ، وربما بعض من يحارب هذا التدخل من المؤسسات الدينية نفسها إما حفاظاً على سمعتها النظيفة وقداستها أو منعاً لمن يريد أن يخلط الأوراق على المجتمع ويستغل الدين وعباءة المرجعية لتحقيق مآرب فئوية وحزبية وشخصية ، وهي لهذا الحد معذورة ومبرر موقفها.

[1] بهاء النجار- مركز اضواء للبحوث والدراسات الأستراتيجية

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

إلا أن الوضع العام في العراق بعد 2003 ما زال سيئاً ، وفي بعض المجالات بدأ يزداد سوءً كالوضع الأمني ومستوى النزاهة والالتزام الديني والانحراف الفكري وغير ذلك ، هذا بعد كل المواقف والفتاوى التي صدرت من المرجعيات الدينية طوال أكثر من عشر سنوات بوجوب الانتخابات ووجوب انتخاب الأصلح والنزيه والكفوء وحرمة بيع الأصوات واستخدام المال العام والمناصب العامة لأغراض انتخابية أو لأغراض شخصية وحزبية ، ووقفت على مسافة واحدة من الجميع لعشر السنوات كي تبقى عادلة بين الجميع وأب للكل.

وبما أننا تعودنا من المرجعيات الدينية العاملة والمصلحة كما بينا في الشواهد التأريخية السابقة من انتهاج مناهج وطرق مختلفة كي يتحقق الإصلاح ، فالإصلاح غاية المصلح ولا يرضا بأدنى من ذلك حتى يكون الموت فاصلاً بينه وبين هدفه ، والمصلح هو تربية العظماء من المصلحين من الأنبياء والمرسلين والأولياء فلا نتوقع أن تغيب عنه الوسائل المتاحة من الناحية الشرعية والواقعية ليستخدمها في عمله الإصلاحي ، بحيث إذا لم تنجح طريقة معينة لسبب أو لآخر تراه ينتقل الى وسيلة أخرى حتى يحقق ما يريد ، فقد يكون المجتمع والمستوى الإيماني والعقائدي له عائقاً وقد تكون ظروفه السياسية معرقلة وقد يكون فهم المشروع اصلاحي خاطئاً من قبل الأمة فتفشل عملية الإصلاح ، ولكن هذا ليس بصعب على المصلح أن يجد أسلوباً وطريقة مغايرة كي يحقق الإصلاح الذي مهّد له الأنبياء والصالحون صالح بعد صالح وقدموا القرابين من أجل ذلك.

فمن يلقي بنظرة سريعة على الشأن العراقي بمختلف تفرعاته يجد مستوى ضحلاً وغير مقبول لا من قبل الشارع ولا من قبل النخب ولا من قبل حتى المرجعيات الدينية ، وهذا يكشف أن المواقف السابقة للمرجعية الدينية كانت معولة على وعي الأمة وفهمها للواقع السياسي لم تؤتي ثمارها ولم تحقق أهدافها ، فما زال السيء ينتخب السيء (لأنه بنظره صالحاً) والفاسد ينتخب الفاسد (لأنه يراه نزيهاً) وغير الكفوء ينتخب غير الكفوء (لأنه يراه كفوء) وكلهم طبقوا فتوى المرجعية بانتخاب الصالح والنزيه والكفوء.

ومع الأسف أن من استفاد من مواقف المرجعية هذه طيلة العشر سنوات هم المفسدون (فضلاً عن الفاسدين) والمنحرفون والمجرمون والسرّاق وغيرهم من الأصناف السيئة ، بينما نجد الصالح والنزيه والكفوء أكبر الخاسرين من مواقف المرجعية خلال فترة ما بعد 2003 ، والأسباب واضحة لا تحتاج الى ذكر وسرد ، فالمفسدون أكثر أموالاً وأبلغ إعلاماً ومدعومون من كل الأطراف الداخلية والخارجية والمنظمات الدولية التي تسعى لتقويض دور المرجعية في الحياة السياسية وعندهم مناصب يستغلوها لصالح أحزابهم وكتلهم ، بينما الصالح والنزيه والكفوء لا يملك إعلاماً مؤثراً ولا أموالاً تناسب الوضع ولا مناصب حتى تُستثمر لإثبات وجودهم وإخلاصهم وكفائتهم ونزاهتهم وصلاحهم.

لذا نجد أن جميع المستفيدين من هذه المواقف الثابتة للمرجعية يطبلون ويدعمون هذه المواقف ويقدسون المرجعية لا حباً في المرجعية وإنما حباً لمصالحهم التي ستتحقق من خلال الالتزام بهذه الفتاوى ، وهذا ما وجدناه عندما كان موقف المرجعية من قانون التقاعد سلبياً من حيث امتيازات الدرجات الخاصة فقد ظهرت اصوات تطالب المرجعية بعدم التدخل في شؤون البرلمان (وبالتحديد التحالف الكردستاني ومنهم النائبة فيان دخيل رئيس لجنة الخدمات في البرلمان)

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

فالشعب أدى ما عليه تجاه المرجعية بخصوص تطبيق فتاواها المتعلقة بالانتخابات واختيار الأصلح والأنزه والأكفأ ولكن الواقع لم يتغير ، نعم قد يعترض معترض ويقول : لو طبق الشعب فتوى المرجعية واختار الأصلح والأنزه والأكفأ لصار حاله أحسن الأحوال وبما أن حاله ما زال سيئاً فهذا يؤكد عدم تطبيقه لفتوى المرجعية . ونجيب على المعترض بالإيجاب ، فالناخب لم ينتخب الأصلح والأنزه والأكفأ بنظر المرجعية ولكنه انتخب الأصلح والأنزه والأكفأ من وجهة نظره ، فهو لا يعرف وجهة نظر المرجعية في الأصلح والأنزه والأكفأ ، فكل شخص له معايير في تحديد الأصلح والأنزه والأكفأ تعتمد على خبرته في الحياة ووعيه لمتغيرات المرحلة وكياسته في ظل هذه الظروف الصعبة.

وبما أن الأصلح والأنزه والأكفأ لم يتم اختياره من وجهة نظر المرجعية بدليل أن الحال زاد سوءً وهذا عكس ما أرادته المرجعية ، لذا نستنتج أن فهم ووعي الأمة للواقع لم يصل الى المستوى الذي تطمح له المرجعية وهذا يعني نحتاج الى فترة زمنية أطول كي ننمي هذا الوعي ونطوره حتى يعرف كل مواطن معايير الصلاح والنزاهة والكفاءة التي تريدها المرجعية ، وخلال هذه الفترة يجب دعم المرجعية للنزيهين والكفوئين والمخلصين حتى يحافظوا على ما أنجزه العراقيون برعاية المرجعية الدينية ، بعدها سيتمكن الناخب من اختيار الأصلح الحقيقي والأنزه الحقيقي والأكفأ الحقيقي فيتحقق الصلاح في المجتمع ويسقط المفسدون والمنتفعون والمجرمون.

وعلى هذا الأساس طالبنا ونطالب المرجعية الدينية أن تغير موقفها السابق طوال فترة العشر سنوات لأن هذا الموقف لم يحقق ثماره حتى وصلت الى حد العزوف عن المشاركة في الانتخابات مما يعني تمسك الفاسدين والظالمين والسرّاق بصورة أكبر وهذا ما لا يدركه كثير من المواطنين ، أو أن تبين معايير الصلاح والنزاهة والكفاءة التي تريدها المرجعية الدينية بشكل تفصيلي حتى يفهمها أغلب الناس فلا يقعوا في الأخطاء السابقة عسى أن يتحقق بعض الصلاح إن لم نقل كله ، وهذا طبعاً لا يعني أن تشير بالأسماء فهذا ربما قد يكون محرجاً للمرجعية بسبب النماذج السيئة التي صعدت بإسم المرجعية وانحرفت وشوهت الخط الإسلامي عموماً.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الارهاب واستراتيجيه مسك الارض[2]

محتويات العدد

يتوهم من ويقول ان الارهاب تراجع في العراق ، ويبدو انه مشتبه كثيراً في قوله ان الارهاب انتهى او ضعف في العراق ، فما هي الا خلايا نائمه منذ احداث ٢٠٠٥ ، وتنتظر اللحظة المناسبة لانقضاض والسيطرة على الارض ، وفعلا تم ذلك من حلال الأحداث الأخيره خلال الشهر العشر الأخيره ، وما سبقها من احداث ساحات الاعتصام في الانبار ، ولعلنا نطرح التساؤل ، ما هو السر في انتشار الارهاب في العراق خلال هذه الفترة ؟

بالتأكيد الأحداث في سوريا ،كانت احد الأسباب التي اثرت كثيراً على الوضع الأمني عموما ، كما ان الارهاب في سوريا وبعد سيطرته على الكثير من المدن والقرى في تلك الفترة أخذ يعمل على توسيع عملياته بصوره افقيه ، ليعلن عن تأسيس "الدوله الاسلامية في العراق والشام " ولعلنا اذا قرأنا هذا الواقع بسوره واعيه نجد ان هذا الامر صعب ولا يمكن تحقيقه ،ما لم تملك هذه الجماعات التكفيريه والإرهابية مقومات هذه الدوله المفترضة ، لهذا نجد لن القوى الظلامية بدأت تتحرك بصوره سريعة نحو الاراضي العراقية ، وأخذت تتمركز في صحراء الانبار ، لتبني لها مواقع ومعسكرات كبيره ، ومجهزة تجهيزا عسكريا متكاملاً ، للتجهيز للحرب والزحف نحو العاصمة بغداد.

كذلك علينا ان لا ننسى الدعم والداخلي والخارجي لهذه القوى الإرهابية ، وتوفر الغطاء السياسي لها جعل الامر يزداد تعقيدا ،، فبعض البرلمانيين يملكون إرادتين ، ويوجهون خارجيا ،ليصبح رجل الدوله في النهار، وفي الليل يعود ليكون رجل الارهاب وداعمه ،وهذا بحد ذاته شكل عجزا واضحاً في ملاحقه القوى الإرهابية ، ناهيك عن المعلومات الاستخبارية التي يتم تزويد الأخير بها من مواقع أمنيه مهمه ، ومؤسسات حيويه ، والفساد التصاعدي الذي ضرب مؤسسات الدوله فجعلها مشلولة تدار من قبل هؤلاء ، مما كسبها هي الاخر العجز في الدعم ومسانده القانون في ملاحقه الارهاب ، ومنها المؤسسة القانونية التي هي الأخرى التي كانت وما زالت أسيره الإرادات السياسيه توجه وفق هذه الإرادات.

الارهاب بدا يتحرك بصوره افقيه سريعة جداً، فمن الأنبار والفلوجه التي مازالت الى اليوم أسيره بيد الارهاب "الداعشي " ،ليسير بصوره تصاعديه ،يعيد الانتشار من جديد ، ويوقظ خلاياه النائمة في محافظات مهمه " ديالى ، بابل ، صلاح الدين ، وسامراء" لتبدأ معركه مسك الارض ، فكانت مدينه " سليمان بك" واقع حي على مدى قدره الارهاب على التحرك وقتما شاء وأينما شاء ، وقدرته على مسك الارض ،، كما ان هذا التحرك للإرهاب يعكس مدى ضعف

[2] محمد حسن الساعدي – صحيفة الحقيقة في العراق

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

القوى الامنيه على مواجهه الارهاب ، وعجزه تماماً عن الوقوف بوجه ، والقضاء عليه ، وهذا بحد ذاته انتكاسه كبيره لهيبه الدوله العراقيه ، وهيبه المؤسسة العسكرية ، التي يصرف عليها ٢٥٪ من الموازنة السنوية.

كما ان تحرك الارهاب نحو مدن شمال ديالى "بهرز وغيرها من المدن " خفف كثيراً من الضغط على الارهاب في الانبار ، وهذا ما يسعون اليه بالضبط ، فتح جبهات جديده ، وتخفيف الظغط عليهم في الانبار ، وهذا الشيء ربما يعكس ضعفاً في وتراجع في قدره القوى الإرهابية عن الاستمرار في مواجهه قواتنا الامنية ، لهذا سعوا الى فتح جبهه جديده في شمال ديالى ، وشمال الحله ، لتشتيت رؤيه القوى الامنيه ، وسياستها وخططها الامنيه بهذا الاتجاه.

زمام المبادرة اليوم بيد الارهابيين وليست بيد القوات الامنية، وما حصل من خروقات هو اخفاق كامل في الملف الامني، ولعدة مرات يتم التأكيد على ضروره تغيير الخطط الامنيه وليست تغيير القادة الميدانيين، وإيجاد الحلول الناجع هل للتردي الامني الحاصل آليوم .

المطلوب هو اجراء تغيير في هيكلية خلية الازمة المعنية برسم الاستراتيجية الامنية، لان العراق لا ينقصه قوات امنية من ناحية العدد والعدة والتجهيزات بل تنقصه استراتيجية تواكب الواقع الحالي،فلو تم نشر مئات الجنود في الشوارع ونفذوا العمليات الامنية فلن توقف التفجيرات وقتل الأبرياء.

لقدانفقت الحكومه العراقيه عشرات المليارات من الدولارات وهي تحاول تطوير قوة أمنية مقتدرة يمكنها تحقيق وإدامة الاستقرار. لكن بعد عشر سنوات من الاجتياح الأميركي، يتفق جميع العراقيين إنهم حصلوا على قوة أمنية ليس فقط غير قادرة على تحقيق الأمن وإنما أيضا ميالة للفساد والابتزاز وانتشار الفساد بين مؤسساتها ،

فالتردي الحاصل في الوضع الأمني في البلاد مؤخرا إلى سببه الصراع السياسي على السلطة .

اليوم هناك واجب كبير ومهم يقع على عاتق الحكومه العراقيه ، أن تعمل بشكل جدي وأن تتحمل المسؤولية الوطنية الكاملة في حماية أرواح العراقيين في ظل التدخلات الخارجية، كما ان على جميع السياسيين توحيد الجهود لمواجهة الإرهاب الذي يواجه العراقيون يومياً، فالذين يضربون الاستقرار في العراق من خلال المتفجرات والعبوات الناسفة والمفخخات وعمليات الإغتيال لأن تلك العمليات ليس فيها روح وطنية وأن الذي ينفذها لاتهمه سمعته لأنه يقتل الاطفال والنساء وهدفه هو ضرب استقرار العراق، لان الكثير من الوثائق تثبت أن الولايات المتحدة على علم دقيق بماتفعله المخابرات لبعض الدول المجاوره من دعم مباشر وصريح للارهاب في العراق.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

العراق أزمة الدولة والمواطنة[3]

محتويات العدد

إنّ إشكالية العلاقة المتأزمة بين العراقيين والدولة، تشكل محوراً ومدخلاً ضرورياً لفهم ومعرفة طبيعة الصراعات الاجتماعية والسياسية والفكرية، التي تمحورت تاريخياً على شكل صراع طبقات، رافقت التشكيلات الاقتصادية الناشئة في المجتمع لعهود مختلفة لكنها لم تتمكن من تجاوز الرعوية الإقطاعية / الثيوقراطية المندمجة والمتداخلة بالدين الموظف في حسم الصراعات لصالح فئات وعائلات تتربع على مقاليد السلطة، ترتبط بوشائج وعلاقات أثينية وطائفية مع امتدادات لها في دول الجوار تجمعها صلات تفضي لشبكة علاقات مفتوحة تتجاوز مفاهيم وإطار الدولة الوطنية ولا تعترف بالمواطنة أو تعيرها أهمية أو اعتباراً، لكونها ترى نفسها امتداداً لثقافة البدو العابرة لأجواء وحدود الصحارى والبلدان منذ عهود ما قبل التاريخ وتعاقب إمبراطوريات نشأت في بلاد الرافدين أو احتوته في مراحل لاحقة معروفة.

والمتابع لتاريخ بلاد الرافدين يمكنه تشخيص ظاهرة نشوء دويلات المدن في سومر وبابل وآشور التي تصارعت فيما بينها لتشكل وتتطور لاحقاً إلى إمبراطوريات لا تؤطر بحدود امتدت لتشمل فلسطين والشام وبلدان الخليج والأناضول ومصر وأرمينيا وبلاد الأرز وآسيا الصغرى .. إمبراطوريات تجمع القبائل وتدمجهم وتصهرهم ليصبحوا من رعاياها وأتباعها يحقُ للإمبراطور وحاشيته التصرف بهم والتحكم بمصيرهم وجعلهم عبيداً وخدماً أو في الأفضل من الحالات جنوداً في صفوف الجيوش والعساكر التي كانت تغزو البلدان والأراضي التي يتواجد فيها شعوب ورعايا دول وإمبراطورات مجاورة لها.

إن هذه الظاهرة التاريخية / السياسية المرافقة لنشوء وتكوين الدولة والمجتمع في بلاد الرافدين قد أفرزت إشكالية علاقة بين الطرفين أسفرت عن حالة عداء متأزمة بسبب عدم وجود مفهوم الدولة الوطنية وافتقاد ساكنيه لمشاعر وروح المواطنة .

بمعنى أوضح خلل في العلاقة بين مسؤولية الدولة وواجباتها إزاء حقوق ساكنيها وحمايتهم وتوفير الأمان والخدمات لهم وهو أمر جوهري في طبيعة الصلة بين الطرفين يشكل محور العلاقة بين الدولة الوطنية ومفهوم المواطنة.

هكذا جرى الحال في العهود اللاحقة مع نشوء وظهور الدين والإمبراطورية الإسلامية التي غزت القبائل والشعوب الأخرى، إذ لا وجود لمفهوم المواطنة في الإسلام الذي قسّم الناس إلى

[3] صباح كنجي - مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

مسلمين يتمتعون بالحقوق على حساب غيرهم ممن وصفوا بأهل الذمة كـ "مواطنين" من درجة أدنى، وإن كان للعرب المسلمين شئناً وامتيازات أعلى في بداية الغزوات الإسلامية فإنها تحولت في العهد العثماني إلى امتيازات للأتراك على حساب العرب بمن فيهم المسلمون وغيرهم من أتباع الديانات الأخرى ممن تواجدوا في رقعة الإمبراطورية العثمانية على امتداد خمسة قرون متكاملة .

العراق وسكان العراق لم يكونوا بعيدين عن هذا في هذه الحقبة التاريخية أيضا التي انتهت في أعقاب الحرب العالمية الأولى وتقاسم ممتلكات الإمبراطورية العثمانية المنحلة وتشكيل المملكة العراقية كدولة حديثة افتقدت مفهوم المواطنة بعد تتويج الملك فيصل عليها واستقدام وجلب نوري سعيد والي حلب في سوريا ليصبح رئيساً للوزراء في المملكة لتكون امتداداً عروبياً في العراق يفرز للعرب السنة تحديداً استحقاقات وامتيازات على حساب بقية مكوناته وبالتالي تحولت المملكة إلى كيان سياسي وسلطة إقطاعية ملكية لا علاقة لها بمفهوم الدولة الحديثة والتزاماتها السياسية والاجتماعية أمام مواطنيها.

في العهد الجمهوري بانت ملامح التفكير الوطني وبدأت إرهاصات نشوء دولة حديثة التزمت بتوفير الخدمات للمواطنين وبات الناس يشعرون لأول مرة أنهم مواطنون في دولة تسعى لرعايتهم لبعض الوقت، لكن الصراعات الدموية المفتوحة والتدخل الإقليمي والدولي ونهج عبد الكريم قاسم الذي لم يرتقي إلى مستوى إدارة الدولة وافتقاده للمؤهلات مكن شراذم حزب البعث من السيطرة ليبدأ عصر أصبحت فيه الدولة والمواطنة رهينة مفاهيم عنصرية بدوية جعلت من البعثيين مواطنين يستبيحون البلد يقودهم طاغية جبار لهم اليد الطولى وغيرهم عبيداً ووقوداً للحروب المتكررة في الداخل والخارج في ظل دولة استبدادية سحقت ومحقت ليس فكرة المواطنة فقط بل جردت الغالبية العظمى من إنسانيتهم وحولتهم إلى شراذم يتصارعون على أتفه الأشياء وأصغرها أو خسِها.

مع سقوط الدكتاتورية انكشفت عورة العلاقة المتأزمة بين الدولة والمواطن حينما اقتنصت جموع غفيرة من الناس الفرصة لتستبيح ممتلكات المؤسسات الرسمية وتنهبها في وضح النهار مفجرة غضبها في لحظة تداعي عكست ليس انهيار النظام وزوال مرحلة حزب البعث فقط، بل سقوط الدولة وانهيار منظومة القيم الأخلاقية في المجتمع.

زاد الطين بلة السلوك السياسي للأحزاب وتداخل العوامل والمؤثرات الإقليمية والدولية في أجواء من الانحطاط رافقت مرحلة بناء الدولة من جديد ليبدأ عصر المحاصصة المبتذلة والصراعات الإثنية والجغرافية والطائفية لتتمحور وتتشابك في ظل معادلات انتخابية تؤشر لممارسات ديمقراطية بدائية فيها الكثير من المثالب والعيوب والتزوير يترافق مع نهج الصراعات المبتذل في اتجاهات تسعى لإعادة بناء الدولة المركزية على حساب حقوق المواطنة تتمثل بنهج العروبيين والبعثيين التواقين لإعادة دولة العروبة من جهة، ونهج القوى الدينية الساعية لترسيخ معالم الدولة الدينية الاستبدادية في الوقت الذي تتطلع فيه القوى الديمقراطية إلى بناء الدولة الحديثة التي تستمّد شرعيتها من مجتمع مدني حي وديناميكي .. دولة المواطنة .. دولة سيادة القانون.. دولة المؤسسات الضامنة والداعمة لنهج الديمقراطية وتعميقها وترسيخها و تجذيرها بفصل الدين عن الدولة وتحقيق التنمية وضمان الحريات العامة

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

والخاصة.. دولة ومجتمع يكفلان حقوق الإنسان.
الأمر الذي يتطلب من القوة الحية في المجتمع من ديمقراطيين وعلمانيين ويساريين وشيوعيين توحيد جهودهم وتجميع طاقاتهم في نهج يرفع مستوى الصراع إلى أعلى عبر تحديدهم لأولويات بناء دولة المواطنة الملزمة بتحقيق وتوفير الخدمات والأمان للناس وحقهم في العيش الحر بسلام والتمتع بالخيرات والواردات دون تمييز مع ضمان حق السكن والعمل والعلاج والتعليم .
دولة تجعل من الإنسان الحر المتساوي الحقوق سيداً في وطنه يتمتع بسلطة وحكومة ومؤسسات راقية تتسابق لخدمته وتؤمن مستقبله بدلاً من سرقته وقمعه وإذلاله و سحقه.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الأزمة بين بغداد والإقليم: أسباب... أبعاد... حلول[4]...

محتويات العدد

صناع القرار في اغلب الدول الديمقراطية يرسمون السياسة العامة لحل المشكلات العامة من خلال مرحلتين الاولى تعريف المشكلة وتحديد اسبابها وآثارها من ثم المرحلة الثانية وهي ايجاد البدائل لحل المشكلة. اما صناع القرار في العراق يباشرون بالبحث عن الحلول في بداية اي ازمة ويتجاهلون المرحلة الاولى. لتعريف وتحديد الازمة بين بغداد واربيل ينبغي ان نطرح السؤال الاتي هل أسباب الازمة سياسية ام اقتصادية ؟ يمكننا ان نجاوب بأنه كلا السببين ولكن السبب الرئيسي هو سياسي وثم اقتصادي. ربما سائل يسأل كيف؟ هناك من يرى أزمة العلاقات المتوترة بين بغداد وأربيل هي اقتصادية قبل ان تكون سياسية حيث اعلن عضو ائتلاف دولة القانون سعد المطلبي أنه «يحق للدولة العراقية أن تؤمم شركات النفط فى إقليم كوردستان العراق، وان تصادر أعمالها فى العراق». يمكننا ان نجادل هذا الرأي بأنها ازمة سياسية. هنا علينا ان نعرف ونحدد اسباب الازمة من الناحية السياسية والاقتصادية. فالأزمة الاقتصادية هي اختلاف أربيل مع بغداد في عدد من القضايا منها حصة اقليم من الموازنة، واستحقاقات الشركات النفطية العاملة في كوردستان بالاضافة الى رواتب البيشمركة وازمة الكمارك وحصار اقتصادي على الاقليم اذا صح التعبير. اما الازمة السياسية هي اختلاف بين المركز والاقليم في تطبيق المادة 140 من الدستور، وفي ادارة ورسم السياسات العامة في العراق. ونلاحظ هنا اغلب هذه الازمات ليست جديدة بل هي قديمة. وان السبب الرئيسي للازمة هو ضعف بنية النظام السياسي وضعف البرلمان في بغداد. وكذلك بعد الفشل الذي منيت به حكومة المركز في الاستثمار في القطاعات المختلفة، فلا يوجد مشروع انمائي مثل الزراعة والصناعة، وايضا الفساد المالي والاداري في قطاع الكهرباء وصفقات الاسلحة. هذا ما دفع حكومة المركز الى خلق ازمات ليس مع الكورد فقط بل بين الشيعة والشيعة (انسحاب سيد الصدر من العملية السياسية) بين الشيعة والسنة (الازمة بين بغداد والرمادي بحجة محاربة داعش). اي صناعة الازمات من اجل اغفال الرأي العام عن اخفاقها ومن اجل دعم حملتها الانتخابية.

وللأسباب المذكورة أعلاه يمكننا القول ان السبب الرئيسي للمشاكل بين الطرفين هو سياسي قبل ان يكون اقتصادي لان حكومة بغداد لم تستطع ولمدة ثمان سنوات ان تعمل تعداد سكاني ولان اغلب الدول الديمقراطية تصدر الميزانية السنوية بعد التعداد السكاني. سؤال يطرح نفسه

[4] احمد محمد عبدو- صوت الأخر

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

على اي اساس توزع الأموال؟.... الخلل هو ليس فقط في عدم وجود التعداد السكاني بل الخلل الاكبر هو لا يوجد خبرة في وضع ميزانية والحكومة ولا تأخذ برأي اغلب مراكز الدراسات والكثير من الاكاديميين والمختصين والخبراء بل فقط يركز على المستشارين المقربين من الحكومة. ايضا الاتهام بأن الكورد هم من يعرقلون مرور الموازنة في البرلمان كورقة ضغط ولكن الكل يعلم بان هذا القرار يمكن ان يمرر بدون الكورد لأنهم ليسوا الاغلبية في البرلمان. واستنادا الى وزارة التخطيط ان ميزانية الرؤساء الثلاث تبلغ حوالي 21% بينما الميزانية التشغيلية 70% وحصة الاسد للقطاع العسكري. وهكذا ليس لحكومة وبرلمان المركز رؤية وليس لها القدرة الى ادارة دولة ذات ميزانية ما يقارب 150 مليار دولار في وقت استطاعت حكومة الاقليم بجهود ذاتية وبميزانية محدودة مقارنة مع بغداد ان تقدم طفرات نوعية على مستوى البنية التحتية والخدمات. ايضا ميزانية الجارة الاردن اقل من العراق ولكن اكثر تطوراً من العراق على جميع الاصعدة. وهكذا اصل الازمة هي سياسية.

ايضا يمكننا القول ان السبب الاول للأزمة هو سياسي لان مشكلة النفط في الاساس هي ليست اقتصادية لانه لا يوجد قانون النفط والغاز متفق عليه لحد الان وهذا بسبب الحكومة والبرلمان واغلب القوى السياسية التي لم تستطع لحد الان اصدار قانون ينظم هذه المشكلة. والمالكي يقول ان الدستور هو الفاصل ولكن الشارع العراقي يعلم ان تفسير الدستور من قبل المحكمة العليا في الغالب لصالح من ؟ هذا كله ولد ازمة عدم الثقة بين الاقليم وبغداد. فالازمة قديمة اي منذ اكتشاف النفط في كوردستان. هنا يمكن القول ان عدم تشخيص المشكلة منذ بداية الازمة ادى الى توليد ازمات اليوم واصبحت مثل كرة الثلج. ايضا استخدام التضليل الاعلامي من خلال الاعلان في مختلف وسائل الاعلام بان الازمة انتهت ولكن سرعان ما نجدها ظهرت على الوجود مع تعقيد اكبر اي يمكننا ان نسميه حلول ترقيعية اذا صح التعبير.

أما بخصوص آثار وأبعاد كل هذه الازمات فأنها اثرت وسوف تؤثر على نسيج المجتمع العراقي بشكل عام ويقع اثرها على عاتق المواطن الكوردستاني بشكل خاص. خاصة ان اغلب المواطنين في اقليم كوردستان هم من الطبقة الوسطى. وان عقوبة جماعية عليهم من قبل بغداد ما هو إلا قرار غير محسوب ابعاده. ولايؤثر فقط على الجانب الاقتصادي، لان الاثر الأكبر يقع على الجانب السياسي خاصة ان نسبة المشاركين سوف تقل اذا ما استمرت تلك السياسات من قبل الحكومة المركزية. هذا كله يؤثر على نسيج الحكومة التوافقية اي تصبح حكومة ضعيفة في الداخل بالتالي سوف تكون حكومة ضعيفة في سياستها الخارجية استنادا على نظريات العلاقات الدولية. ربما سوف يؤدي الى عدم الاستقرار الامني وطلب عودة القوات الاجنبية الى العراق.

اما بالنسبة الى المرحلة الاخيرة هو البحث عن البدائل المناسبة لحل المشاكل وثم اختيار الخيار العقلاني اي تحقيق اكبر مكاسب بأقل خسائر. فبقية إجراء تسوية عامة لكل الحسابات العالقة بين الاقليم والمركز يجب تهيئة الاجواء لما قبل المفاوضات مثل اجراء التعداد السكاني واصدار قانون النفط والغاز وايجاد جهات محايدة لتفسير الدستور وبقية القضايا العالقة. اما في مرحلة المفاوضات على حكومة بغداد ان تقدم تنازلات ولا تستخدم سياسة الاستعلاء على الاقليم. اما على حكومة الاقليم ايضا ان تدرس الخيارات قبل قبولها او رفضها وذلك من خلال استشارة

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

المختصين في السياسات العامة والعلاقات الدولية والفكر السياسي والدبلوماسية والعلوم السياسية الاخرى وان تعطي اهتماماً اكبر للبحوث ودعم مراكز الدراسات السياسية في الاقليم وعمل ورك شوب ومؤتمرات محلية ودولية، ومحاولة الاستفادة منهم قدر المستطاع وتطوير مهاراتهم من خلال زجهم في دورات في الخارج.

الوساطة المحلية والاقليمية والدولية ايضا مهمة لحل هذه الازمة. يجب على السيد مقتدى الصدر والسيد عمار الحكيم ان يتدخلا لحل هذه الازمة. كذلك جامعة الدول العربية والامم المتحدة. ايضا الدول المؤثرة على السياسة العراقية مثل امريكا وايران وتركيا. بالنهاية كلما كان الحل محليا كلما كان النتائج افضل. اما على الصعيد الدولي ربما ايران الاكثر قبولا لطرفي الازمة والاكثر حياداً بالنسبة لهما.

و اخيرا نستطيع القول اذا لم نعرف ونحدد المشكلة بشكل دقيق فمن الصعب ايجاد حل نهائي حتى وإذا كان بدائل الحلول صحيحة لانه ربما سوف يكون الحل مؤقت. اي من المهم هنا مناقشة سبب وابعاد الازمة وثم التركيز على الحلول وألا سوف تولد مشاكل اخرى. فولادة الازمات منذ 2005 في العراق خير دليل على ذلك.

*استاذ العلاقات الدولية

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الأتراك والأنتخابات في العراق
بين برودة المواقف وسخونة التدخل في المشهد العراقي[5]

محتويات العدد

توطئة

لقد انتقلت تركيا بعد الأنقلاب العسكري الذي قاده الجنرال اتاتورك عام (1923) بتركيا من إمبراطورية متعددة القوميات تحكم ثلث العالم بأسم الأسلام مدة (600عام) الى نمط الدولة العلمانية المعاصرة . ان هاتين الحادثتين ونقصد بهما نمط الحكم بالدولة العثمانية والدولة التركية العلمانية الاتاتوركية المعاصرة قد خلق شكلا من اشكال التضاد والصراع الطويل بين أصحاب المشروعين,وهذا الصراع قد ألقى بظلاله على طبيعة وشكل علاقة القوى الحاكمة لتركيا بالعالم الخارجي . وهذا الصراع ونقصد الداخلي قد أنتج ثلاثة انقلابات عسكرية استطاع فيها الجيش ان يسيطر على مقاليد السلطة في(سنة1960) وسنة (1971) وسنة (1980) وكان مجيء الإسلاميين واستلامهم مقاليد الحكم في تسعينيات القرن الماضي على يد (نجم الدين اربكان) ومن ثم صعود نجم تلميذه (رجب طيب اوروغان) من عام (2001) مدعوما بشيخ الأسلامين (فتح الدين يكن) قد فتح أبواب تركيا على مصراعيها للأسلام السياسي في أن يحتل موقعه في الخارطة السياسية الأقليمية وقد استبشر العرب خيرا في هذا التغيير وما استتبعه من مواقف وان كان ظاهرها يبدو داعما لقضايا العرب لكن باطنها الحقيقي يصب في مصالح الأخوان المسلمين الترك لقد انعقدت السياسة الخارجية التركية منذ تأسيس الجمهورية العلمانية وحتى نهاية الحرب الباردة عام (1988) على أساسين : الأول:طبيعة النظام الذي يستلم السلطة والمتأثرة بالتأكيد بخصائص الدولة العلمانية . الثاني:طبيعة التهديدات الأقليمية والدولية التي تواجهها تركيا او الدولة التركية. موقع العراق في الاستراتيجية التركية يمثل العراق بخلاف كل جيران تركيا أهمية كبرى لتركيا والتي عبر عنها الرئيس التركي السابق (توركوت اوزال) في تسعينيات القرن الماضي (أننا نرتبط في علاقتنا مع العراق بمصالح تاريخية وجغرافية لاسيما في قضيتي الموصل وكركوك . والملاحظ ان الرجل لم يغادر طبيعة التفكير السياسي التركي تجاه العراق ويبدو ان هذا الأهتمام كان يتم ايقاضه تبعاً للتطورات الأقليمية والعسكرية في المنطقة للأسباب التالية : 1. لأن تركيا بلداً غير نفطي تصبح الفاتورة النفطية عبئا ثقيلا على الخزينة التركية ويمثل غنى منطقة (الموصل – كركوك – اربيل) بخزينها الأحتياطي حفازا لأهتمام تركيا بهذه المنطقة وان اتفاقية تصدير النفط الأخيرة بين الأقليم وتركيا قد اعطت تركيا فرصا كبيرة لتكوين مصدر ومستورد ومكانا لخزن أموال العراق

[5] مؤسسة وطنيون الاعلامية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

وهو أمر كثيرا ما كانت تحلم به . 2. أن السياسة الخارجية التركية في ظل حكم الأخوان المسلمين الأتراك ترفع شعار بات الكل يفهمه فهم وان لم يعلنوا ذلك صاروا يمثلون مصالح الدولة العثمانية بالمنطقة وهم يفكرون مع العراق كونهم الدولة السنية الأكبر ومن مصالحها الحفاظ على الأقلية التركية في كل من (العراق – لبنان – سوريا – بلغاريا – شيشان – قبرص) وتسعى الى استغلال حجم الأقلية التركمانية في العراق البالغ (500000 نسمه) للتدخل في شأن العراق . 3. كما أن هاجس تفكيك تركيا بعد تفكيك دول المنطقة بات يخيفها لاسيما وان الدول الكبرى قد فرضت على تركيا في (معاهدة سيفر) عام (1920) قد ذهبت الى أمكانية أقامة دولة ارمنية في شرق الأناضول وان مطالب الأكراد في أقامة دولة في الجنوب الشرقي من تركيا قد يضغط او ينتقل شررها لذلك سعت الى منع انتقال هذا الشرر وتحيد جغرافية العراق والأكراد من اجل منع قيام هذا الحلم مرة بالتهديد وأخرى بالوعيد وثالثة بدعم الأكراد في العراق مقابل تجسيد أكراد العراق . 4. ان سياسة حزب العدالة والتنمية وخاصة بعد سقوط حكم الأخوان المسلمين في مصر بيتت النية لأحتضانها لقيادة التنظيم العالمي للأخوان المسلمين وحمل راية حماية السنة والدفاع عن الأسلام في كل من (مصر وسوريا والعراق) وهذا الأمر قد أرضى غرور السلطان اردوغان حسب وصف معارضيه وصار يطرح نفسه كحامي او داعم للسنة في العراق بوجه من يقصيه . 5. كما ان مصالح تركيا الأقتصادية مع العراق والعرب في النفط والغاز والأستثمارات الأقتصادية والذي بلغ في العراق ما معدله حوالي (11) مليار دولار صار مبررا للأتراك للتدخل في الشأن العراقي من اجل عدم ضياع استثماراتها في العراق والمنطقة ورغبة منها في الحفاظ على أهم أسواقها في المنطقة . 6. ان التدخل في الشأن العراقي والسوري والمصري او في غيرها من المناطق العربية كان يجب ان يحظى بمدى القبول الأمريكي له وهو وان بدى منذ عام 2003 – 2011 ايجابيا بينهما الا انه بدى سلبيا منذ رياح التغيير العربي عام 2011 وذلك بسبب تقاطع الاستراتيجيات التركية والأمريكية واختلاف مصالحهما في المنطقة . 7. ولابد أن نذكر هنا ان التدخل التركي في الشأن العراقي وفي الشأن العربي كانت حكومة العدالة والتنمية تحرص فيه أن لا تدخل في مواجهة مع ايران فخيار مصالح المشتركة (او توازن القوى) يغلب على المواقف بين الدولتين رغم التباينات السياسية والأيدلوجية والمذهبية بين الطرفين . تركيا والعراق من التعاون الى الأفتراق ان حجم التعاون السياسي والأقتصادي بين البلدين والذي بلغ مديات كبيرة حتى عام (2010) انحرف عن المسار وظهر ما يعكر صفو هذه العلاقات للأسباب التالية : 1. أبدى صاحب القرار السياسي في تركيا عدم رضاه عن تسلم المالكي للولاية الثانية وذلك ازعج المالكي وائتلاف دولة القانون وهذا الأمر قد أضمره المالكي لتركيا فيما بعد وتصرف بالضد من مصالحها السياسية والأقتصادية في العراق . 2. ساهم دعم القيادة التركية المباشرة لرموز القائمة العراقية (طارق الهاشمي – رافع العيساوي – احمد العلواني) من استنفار واستفزاز من قبل المالكي تجاه المصالح التركية . 3. وقد اخذ التوتر بين البلدين يتسع بعد عام (2012) بعد ايواء تركيا لطارق الهاشمي وتصاعد بعد زيارة (احمد داود اوغلو) لأقليم كردستان وهذا الأمر قد استفز الحكومة العراقية واقلقها وجعلها تشك في التقارب (التركي – الكردي) لاسيما وانه كان يشم منه رائحة دعما سافرا لسياسة الأقليم في ابرام

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

صفقات منفردة ومشبوهة تتجاوز صلاحيات الأقليم . 4. والذي زاد الأمر سوءا وعقد العلاقة بين الحكومتين تلك الأتهامات المتقابلة بين المالكي والسيد اردوغان واتهام كل منهم للأخر بالأستبداد والتهور واتهام المالكي لأردوغان بالتدخل بالشأن العراقي وفق نظرية السلطنة العثمانية واتهام اردوغان للمالكي باقصاء المكون السني وتهميشه وانما عقد الأمور كثيرا هو الصفقة النفطية بين تركيا واقليم كردستان وهو الذي اغاظ الحكومة العراقية واعتبرته بمثابة تدخل في الشأن العراقي ومساهمة في تهريب ثروات العراق , فأعلن العراق رفضه لعملية ضخ النفط لتركيا من كردستان عبر انبوبه الممتد الى تركيا ووصفه بانه تهريبا مشرعنا واتهم فيه الحكومة الكردية انها تجاوزت الدستور في المادتين (110 – 111) وان استمرار تهريب النفط لم يتوقف عبر الأنبوب النفطي بل رافقه تهريب النفط عبر مئات الصهاريج عن الطريق البري الى ساحل البحر الأبيض المتوسط وقد وصف الكاتب التركي (ايلين كوجمان) هذا السلوك انه اضطراريا لتركيا لحاجتها الماسة لهذا النفط وان استراتيجية الأقليم وتركيا هي جزء من استراتيجية بطيئة وطويلة الأمد يتبعها الأكراد لمواصلة مسار يزيد من استقلالها الذي يقول عنه الخبراء انه نهاية اللعبة بالنسبة للأكراد .لكن البعض يقول ان تركيا في تعاملها في ملف النفط والغاز انما تنطلق من حاجتها الى تأمين موارد الطاقة لأقتصادها الذي تأثر بالحصار الأمريكي لأيران وتأثر بسبب سوء علاقاتها مع روسيا بعد ازمة سوريا فكان من الطبيعي أن تؤمن النفط والغاز من اي مكان واقليم كردستان فرصة ذهبية لا تعوض. والبعض الأخر يقول ان التقارب بين كل من تركيا والأقليم أنما جاء للضغط على الحكومة العراقية في عهد المالكي ولتشكيل محور (سعودي – قطري – تركي) لمقايضة العراق بسبب دعمه للملف السوري في حين تذهب المجموعة الثالثة الى القول بأن موقف تركيا جاء مكملا لاستراتيجية الأقليم والتي يصفها السيد (ديفيد غولدواين) منسق وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الطاقة (الأن القيادة الكردية تهيئ نفسها للحصول على مزيد من الأستقلال لذلك هي مع استمرار دفئ العلاقات بينها وبين انقرة والأكراد وجدوا ضالتهم في من يساعدهم بذكاء لتحقيق فرصة الأستقلال. أخطاء تركيا في العراق لابد ان نذكر ان أخطاء عديدة قد ارتكبتها قيادة حزب العدالة والتنمية في تعاملها مع الملف العراقي منها : 1. لقد طرحت تركيا نفسها كمرجعية سنية مفوضة للدفاع عن سنة العراق وان احتضانها للتنظيم العالمي للأخوان المسلمين جعلها تغالي في هذا الدور بدون مبررات واقعية . 2. أن وجود مصالح ومطامع لتركيا في العراق في ملف الموصل وكركوك قد عبر عنها في التدخل السافر في تعزيز النزعة القومية لتركمان العراق وتشجيع إقليم كردستان للتمادي على الحكومة المركزية رغم قمعها لأكراد تركيا وهي ازدواجية سياسية ما بعدها ازدواجية لدى حكومة الأخوان المسلمين في تركيا. 3. ان ارتماء تركيا في أحضان استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية كونها عضوا في حلف الناتو ورغبتها في الحصول على عضوية الأتحاد الأوربي جعلها قريبة من محور (الولايات المتحدة – السعودية – قطر – الأمارات) وجاهزة للتدخل في الملف العراقي بحجة حماية المكون السني او الحفاظ على مصالحها التاريخية في العراق . 4. كما ان لموقف العراق السياسي في الملفات (السورية – البحرينية – المصرية) يجعل القيادة التركية تعتقد من ان العراق بقيادة المالكي خصما وحليفا لمحورا معاديا لمصالحها في المنطقة ونقصد محور (سوريا – ايران – روسيا

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

). 5. وان من أخطاء تركيا في عهد اردوغان ومهندس سياسته (داود اوغلو) يجعلها عبر اخطائها المتتالية في المنطقة تتخلى عن عمقها الاستراتيجي ويجعل تصرفاتها في العراق وفي سوريا وفي مصر اقرب للاستراتيجية (الأمريكية – الصهيونية) وان دعمها للمحور السني المضاد للشيعة في العراق تؤكد تبعية الأخوان المسلمين للمشروع التفتيتي للمنطقة العربية وتؤكد تبينها لهذا المشروع من خلال دعمها للمتطرفين. 6. وان اخطر الأدوار التي لعبتها القيادة الأردوغانية في العراق وسوريا تتمثل في دعم الأتراك للعناصر التكفيرية والأرهابية والذين تدفقوا عبر أراضيها ومطاراتها للوصول على سوريا عام (2003) ومن سوريا الى العراق وقد أثبتت التسريبات الصحفية والأمنية والتي طرحها أكثر من معارض تركي ومنهم زعيم حزب الشعب التركي (كمال ايشور) وعرضها الكاتب (حسين محلي) والذي ذكر من ان كثير من القادة الشيشانين والسعوديين والأوربيين والعرب كانوا يتسللون من اوربا ويصلون على مطارات اسطنبول وأنقرة ليدخلوا عن طريق المثلث (العراقي التركي السوري) ليتجهوا الى انطاليا وادلب ثم يدير الزور او البوكمال ليدخلوا العراق وأضاف أن القيادات التكفيرية التي تتحرك في ادلب واللاذقية هي بقيادة الأرهابي عمر الشيشاني الذي يقود مجموعة تبلغ كثر من (3500) مقاتل في حلب ومجموعة أخرى بقيادة صلاح الدين الشيشاني الذي يقود مجموعة في ادلب وأبو موسى الشيشاني الذي يقود المقاتلين في اللاذقية ويضيف الكاتب حسين محلي ان هذه المجموعات تدخل الى سوريا والعراق بمعرفة الأستخبارات التركية وان تركيا تهدف من هذا الفعل لتقول للقادة العرب والأمريكان والسعودية انها هي القادرة على قلب الأحداث في سوريا والعراق . 7. ان من اخطر المواقف التي تقوم بها الأستخبارات التركية تكمن في ارسالها عناصرمن المخابرات التركية للقيام بمجموعة من العمليات الأرهابية في مناطق سنية ومناطق شيعية لتأليب الوضع الداخلي في العراق او القيام بحرق مخازن السلاح في تركيا لأيجاد مبرر لأتهام العراقيين والسوريين للتدخل في الشأن العراقي او في اتهام حزب العمال التركي في القيام في عمليات من الأراضي العراقية بغية التدخل والضغط على الحكومة ولتأليب الرأي العام العالمي والأوربي ضدها . 8. ان موقف الأتراك السلبي في كل من العراق وسوريا يساهم في تدهور الأوضاع السياسية التركية في الداخل اذ انه يجعل اردوغان وحكومته تقف موقف معادي لأكثر من عشرين مليون علوي شيعي مضاد لموقف الأتراك وللمشروع الوهابي وهذا الأمر هو الذي جعل كثير من حلفاء اردوغان ومنهم استاذه (فتح الله كولن) ينبهه الى الأنفراد بالقرار والمخاطر التي ستجلبها مثل هذه المواقف . اخطاء المالكي في التعامل مع الأتراك 1. لقد راهن صاحب القرار السياسي في العراق على قرارات شخصية بعيدا عن ادنى منطق بين المواقف من الشعب والدولة ,فتحولت الخصومة الشخصية بين المالكي واردوغان وكأنها استراتيجية مواقف لكلا الشعبين وهذا خطأ وخطر يحيط بالعراق ويسهل من فرصة تدخل الأتراك في الشأن العراقي . 2. ولقد عكست عملية التعامل مع قضية الهاشمي وكأنها موقف من الحكومة التركية والشعب التركي بعيدا عن مبرراتها السياسية والأنسانية . ان تصرف الحكومة بضيق افق ودفع موقفها الحكومة التركية السياسي وكأنه موقف من الدولة التركية مفروغ منه هذا الأمر ابعد صاحب القرار السياسي في العراق عن استراتيجية تحييد الجار او الخصم فتعامل مع هذا المقطع الجزئي من العلاقة وادخل

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

العراق مع خصومه الحكومة والشعب التركي . 3. وقد تكررت أخطاء صاحب القرار العراقي في ملفات عديدة فحول العداء الشخصي الى عداء سياسي وانعكس الى موقف حرم الشركات التركية والأستثمارات التركية من المشاركة في العراق وسُيس ملف الحجاج الأتراك المارين في المناطق الكردية وجعل كل من البلدين يتحين الفرصة ليركب موقفا ضد الأخر . 4. وقع صاحب القرار العراقي في خطأ كبير في موضوع التفاهم او حلحلة كثير من الملفات العراقية التركية من خلال استخدام وسيط غير امين او دبلوماسي غير محايد فقد استخدم رئيس الوزراء وزير خارجيته هوشيار زيباري كوسيط يتعامل مع الأتراك لحل مجموعة من القضايا واننا وان نعتقد نجاح السيد وزير الخارجية العراقي في ملفات عديدة الا أننا نعتقد انه تعامل مع الأتراك بما يخدم مصالح الأقليم وبدا فاترا في موضوع التقريب بين مصالح العراق وتركيا ولم تكلف الدبلوماسية العراقية نفسها في تحريك ملف أنشاء انبوب النفط او تهريب نفط العراق عبر هذا الأنبوب او عبر الحدود البرية في المحافل الدولية وباتت الدبلوماسية العراقية بلا موقف او هي متفرجة على الأزمة العراقية التركية . 5. ومن الأخطاء التي ساهمت في تعطيل او تعقيد العلاقة بين الأتراك والعراقيين تكمن في احتكام جميع قيادات التحالف الوطني وتحديدا قيادة المجلس الأعلى الى النظر لشكل العلاقة بين العراق وتركيا من منظار الحكومة وبات التوجس او الريبة في فتح ملف العلاقة بين البلدين وبات الجميع متبنا للصيغة المالكية في التعاطي مع ملف العلاقة مع تركيا فضاعت على التحالف الشيعي فرصة القيام بأي دور للنأي بالعراق عن مشروع التدخل التركي او في الطلب من تركيا بالوقوف على الحياد وهذا الأمر عزز من قناعة اردوغان من ان مسار العملية السياسية في العراق هي بيد القوى المالكي وهو الذي جعل الأتراك يختارون الأنحياز للطائفة على حساب الأنحياز لمصالح بلدهم ... ومدعاة ذلك يعود لعدم حصولهم على تطمينات من ان العملية السياسية في العراق سائرة في طريق استحواذ مكون على مكون متجهة سياسيا واقتصاديا لقبضة ايران على مصالح تركيا رغم احترام الأتراك لدور كل من السيدين عمار الحكيم ومقتدى الصدر . لكن لا شيئ طمأن الأتراك الى الأن . استراتيجية تركيا في الأنتخابات لعام 2014 1. تبدو تركيا منحازة الى المحور القطري السعودي وهي تتعامل مع التيار الذي يدعم توجههم الأيدلوجي اي مع حكومة أسلامية أفضل من حكومة مدنية او علمانية في العراق والملاحظ ان التفاهم على طبيعة الأنتخابات في العراق فهم مع شخص غير المالكي في رئاسة وزراء العراق . 2. هم مع تفاهم (ايراني – تركي – امريكي) لأنجاح الأنتخابات والحفاظ على وحدة العراق شرط تقديم رئيس وزراء تسويه في العراق غير المالكي . 3. ان فشكل تركيا في الملف السوري المصري ودورها السلبي في إدخال الارهابيين والتكفيريين للمناطق السورية والعراقية قد انقلب عليهم خاصة بعد صمود الحكومة السورية وإيقاف مخططات تنظيم داعش في العراق هو الذي جعل تركيا تنحاز للرؤيا الخليجية في الملف العراقي وجعل الحكومة التركية تسعى الى توسيع جبهة تدخلها في العراق من خلال تقديم الدعم المالي والسياسي لنوعين من المشاركين في العمليه الانتخابية فهي حرصت على : أ- على تقديم الدعم المالي والسياسي لرجال الأعمال العراقيين امثال (خميس الخنجر – فاضل الدباس – طارق الحلبوص – محمد خورشيد) . ب- وتقديم الدعم لرموز الأخوان المسلمين في العراق من الحزب الأسلامي وهيئة علماء المسلمين ومجلس شورى المجاهدين ممثلين في (حارث

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الضاري – طه الدليمي – أسامة النجيفي – اياد السامرائي) هدفها من ذلك تمثين جبهة الأسلاميين في المناطق الغربية والدفع باتجاه توسيع حجم المشاركة في الأنتخابات في هذه المناطق بما يضمن تقديم وجوه وأسماء أكثر ولاء للأتراك من غيرهم . 4. وقد سعى صاحب القرار التركي في حالة بقاء الأمر على ما هو عليه في الأنتخابات القادمة للحفاظ على شكل من إشكال التفاهم العربي والأقليمي ضمانا لأستقرار مصالحها في العراق وان كانت مرحبة في زوال المالكي وهي مستعدة للتفاهم مع القوى الأخرى للحفاظ على المعادلة السياسية كما هي . 5. وقد بدأ أن صاحب القرار التركي وبناءاً على قنوات التسريب السياسية والأعلامية للأكراد والعرب السنة داعمين على حياء محور المجلس الأعلى – التيار الصدري – الوطنية العراقية – متحدون – الديمقراطي الكردستاني والذي سيضمن لهم لا محال الخلاص من المالكي وتفاهم سياسي بما يضمن مصالحهم في العراق بعد ان اربكت سياسة المالكي هذ العلاقة وبات بخطواته غير العقلانية يهدد استثماراتها ومصالحها الأقتصادية في العراق . 6. أن المعطيات السياسية المترشحة تقول ان التدخل التركي في الشأن العراقي سيأخذ هذه المرة شكلا من اشكال التعاون الداعم للتفاهم الكردي السني بما يساهم لتشكيل محور يحافظ على تحالفها في كردستان وكذلك يدعم القوى السنية في تفاهماتها على المناصب السيادية في العراق . ان التدخل التركي في الشأن العراقي تحتمه فرضيتين لوجستيتين فهي مع دعمها لبعض القوى العراقية أمثال (اياد علاوي والنجيفي والعيساوي) ومع دعم بعض القوى الأسلامية امثال (أسامة التكريتي – اياد السامرائي – طه الدليمي) بما يحقق لها معادلة الجمع بين النقيضين الرموز الدينية والرموز الأسلامية لأنها تشكل أداة من أدوات التفاهم مع المكونات العراقية لأخرى وان منطق السياسية والتجربة السياسية في العراق يجعلها من ناقلة القول الى ان تصرح في ان تركيا الأسلامية ستتعامل ببراغماتية عالية مع المكون الشيعي والمكون السني المقترح على قاعدة التفاهم مع الجارة ايران والمدعوم بالتوافق مع الأمريكان وهو ما تهدف اليه.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

التغيير المنشود بتعديل الدستور والإطاحة بالوجوه الفاسدة[6]

محتويات العدد

التغيير الذي يسعى له الشعب العراقي عبر صناديق الاقتراع في نهاية الشهر الحالي هو ليس ترفاً أو نزوة أو رغبةً في تقليد الآخرين ولكنه ضرورة وطنية. ولعل الكثيرين يبدون شكوكهم وتخوفهم من عدم حصول التغيير الحقيقي بفعل العوامل الخارجية المؤثرة والدهاليز المظلمة "الصفقات". ونقول لهؤلاء ان التغيير قادم لا محالة . وعلى رواد التغيير العمل على إزالة تلك الشكوك والتخوفات من أجل المصلحة العليا للبلد وفي سبيل المستقبل المشرق.

وعلينا الاجابة على سؤال هام .. ما هو التغيير الذي نسعى اليه؟.هل التغيير يعني استبدال مستبد بآخر؟ أو فاسد بأفسد ؟أو حزب بآخر او وجه باخر؟ . لأن هذا التغيير سيكون في الشكل كالديكور الخارجي بينما تبقى "اصل المشكلة " على حالها دون معالجتها من جذورها.

التغيير الذي نطمح له يجب أن يبدأ من طريقة تفكيرنا ورؤيتنا للأشياء ولا بد من ثورة فكرية في المفاهيم تهيئ المجتمع العراقي "للتغيير" نحو بداية صفحة جديدة من التماسك الوطني والبناء العمودي والافقي وفق رؤية ومطالب الشعب .وان تركز الكتل السياسية في مشاريعها الانتخابية على تعديل الدستور ومحاربة افة الدمار والخراب "الفساد" كأسبقية اولى . لان فساد الدولة جاء بكل المصائب بدءا من تزوير الانتخابات واستخدام المال العام وشراء الذمم والتلاعب بالمناقصات والمزايدات السياسية والتحايل في تنفيذ المشاريع والتهرب من المسؤولية وتشجيع الارهاب وديمومته وعدم نزاهة القضاء وعمليات التزوير في الشهادات والوثائق وغيرها الكثير الكثير كانت كلها بسبب تفشي وشرعنة الفساد الذي أضر بأمن البلد وباقتصاده وسمعته في الداخل والخارج. ولذلك لابد من الإطاحة بكل رموز الفساد واستبدالهم بكوادر وطنية نزيهة شريفة تكون القدوة الحسنة للجميع في النزاهة والشرف والمحافظة على المال العام والخاص.

وبما ان الشعب العراقي تواق في بناء دولة ديمقراطية حقيقية تضمن له العيش الكريم تحت عنوان واحد هو "العراق" تسوده الحقوق والحريات العامة من خلال تكوين نظام سياسي واضح المعالم مبني وفق القواعد والمعايير المهنية والوطنية . يستدعي ذلك الى وجوب تعديل

[6] سعد الكناني – صوت عراقي حر

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الدستور ومعالجة كل مواده وفقراته بما يحافظ على وحدة البلد وتعزيز تلاحمه الوطني واعادته لحاضنته العربية والفصل الحقيقي بين السلطات وعدم التداخل في الصلاحيات وحذف المفردات "المرنة " القابلة لكل التفسيرات مثل الفقرة ثانيا من المادة 112من الدستور اصل استمرار المشكلة بين بغداد واربيل في تصدير النفط وبقية المفردات الاخرى من مواد الدستور الفاشل.

فعندما نقول تعديل الدستور هو تثمين لمطالب الشعب العراقي والدماء التي سالت خلال السنوات الماضية من اجل الحرية والعدالة وتحقيق الارادة الوطنية المستقلة والامن والامان واسعاد المواطن .ولذلك يتطلب تحشيد الجهود باتجاه التغيير الحقيقي (تعديل الدستور والقضاء على الفساد واختيار الافضل). وهذا بالتأكيد سياتي من خلال صناديق الاقتراع وفوهات الاقلام لا فوهات البنادق وسفك الدماء. والانتخابات عملية ديمقراطية شفافة واختيار من هو يستحق بالفعل ان يمثل الشعب بالقول والفعل وليس بـ"الكذب" والخطاب الطائفي المغلق . ان اختيار المرشح الافضل سيكون له التأثير في مدخل التغيير من خلال صناديق الاقتراع وتقديم الكفاءة والنزاهة كصفات مبدئية ، كما ان التغيير يجب ان لا يكون بتغيير الأسماء فقط انما بتطوير البرامج الانتخابية وجعلها خطة عمل واضحة المعالم وليس حبرا على ورق ترمى جانباً حال فوز المرشح بعضوية البرلمان . واذا لم يعدل الدستور والقضاء على ظاهرة الفساد والطائفية السياسية والهويات الثانوية والسعي الجاد في تكوين نظام سياسي جديد اساسه القدرة والكفاءة العالية ومعالم الوضوح والعمل الجماعي وفق المعايير الدستورية والقانونية والمهنية الوطنية.سيبقى العراق يعاني من الفشل في ظل دائرة الازمات لاسامح الله.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

كيف نستعيد هيبة الاقتصاد الوطني ؟[7]

محتويات العدد

مازلنا وبعد عشرة أعوام ننبش القش بحثا عن الابرة .وتلك لعمري مهمة اذا لم تكن صعبة فهي مستحيلة وسط الموج الصاخب الذي يعلو مقاسات ما نحلم به من بناء وتأسيس لمشاريع ستظل كما يبدو حلما من احلام العصافير.

واذا كانت الصراعات السياسية والشد والجذب الدائر بين الحكومة ومعارضيها من جهة وبينها وبين مجلس النواب قد ابعد تماما حتى مجرد التفكير بما يحتاجه البلد من مشاريع ستراتيجية تؤشر على النيات الصالحة بأتجاه رسم خارطة تحمل في تفاصيلها اهم ما مطلوب من اعادة هيكلة للبنى التحتية التي مازال الكثير منها يرزح تحت ركام نفايات الطرق واساليب الالتواء والرشى وعصابات المافيا من المقاولين.

المشكلة التي يعيشها العراق هي تخلي الحكومة عن الاقتصاديين والخبراء المستقلين الذين يمتلكون من الخبرات ما يؤهلهم لرسم سياسة اقتصادية حكيمة تنأى بالبلاد عن نمط الاستهلاكية وتعجل بنمو اقتصاد عراقي ذو ملامح وطنية تعتمد الكفاءة والدراية وتبني الخطط الكفيلة برفع الشأن الاقتصادي العراقي الذي يعتمد الاسس العلمية الستراتيجية.

فقد عاش الاقتصاد العراقي تخبطا" لم يشهده من قبل فضلا عن التضخم الكبير الذي يعتبره المحللون الاقتصاديون انه يشكل عبئا" على الخزينة المركزية للدولة وتفرعاتها ضمن ابواب الصرف التي لم تكن ذات وجهة حقيقية اذا يتم الصرف على الباب التشغيلية والاستيراد دون الاعتماد على مسالك المنافذ المؤمنة للتوازن بين العرض والطلب.

ان العراق وبما يزخر به من مقومات قيام صناعات وطنية محلية كانت تغطي حاجة السوق المحلية هو بأمس الحاجة الى اتباع هذا الاسلوب اذا ما توفرت النوايا الصادقة و العقل العلمي ووجه الصرف الحقيقي من الأموال فأننا سنمتلك الخطوة بخلق مناخات صناعية تعيد الى البلد صفته التي غادرها منذ عقود ...و بالتأكيد فأن ذلك لا يتحقق الا أذا توفرت معها ظروف الخلق الأيجابية من تحسين واقع الكهرباء و تهيئة المواد الداخلة في الصناعات الأولية و التحويلية و الأسهام الفعال من جانب خبراتنا الأقتصادية و الهندسية و مشاركة رجال الأعمال الذين يأملون توفير مثل هذه الفرص مع الأخذ بنظر الأعتبار تشجيع رؤوس الأموال العراقية في الخارج لأستثمارها في صناعاتنا الأنتاجية وتأمين متطلبات و ظروف العمل الأمنية و المادية معا.

فالأبتعاد الذي أصبح فيه المستثمر العراقي بالخارج وهو برأيي أبعاد قسري فرض عليه نتيجة لعوامل كثيرة يبرز في مقدمتها العامل الأمني و كذلك غياب الأطمئنان و التعاملات المصرفية

[7] وكالة الأنباء العراقية المستقلة

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

التي تجعل من المستثمر أمينا على أمواله هي دوافع رئيسية فيما لو وجدت وهيئت لكان هناك المجال الاوسع لتفاعل الأرادات الوطنية في مجال أعادة الهيبة للأقتصاد الوطني....

وبدون كل العوامل و المبررات السالفة الذكر مضافا اليها الأستقرار السياسي و الأمني لا يمكن خلق لا أقتصاد وطني و لا صناعات وطنية.

وبما اننا ما زلنا نؤمن بالمثل الذي يقول (مغنية الحي لا تطرب) فقد عمدت الجهات المسؤولة من انجاز المشاريع الى أستيراد السمنت من دول الجوار في حين أن أفضل صناعة للسمنت في منطقة الخليج العربي هو السمنت العراقي واذا عدنا الى حقيقة أو خفايا هذا الموضوع سنجد حتما أن حيتان السرقة و اللعب على الأسعار تبدأ من هنا .... من قيام البعض من بعهدته المشاريع سواء من الحكومة أو المقاولين بأستيراد السمنت من دول الجوار لحسابات شخصية معلومة ... ويبقى السمنت العراقي مخزونا في (علبه) وقد يباع الى من يقوم بتشييد المنازل فقط .... ومن خلال هذه المساومات على حساب صناعتنا الوطنية بجودتها ورصانتها فقدنا عامل التشجيع الأساس للصناعة إلى جانب غياب شركات فاعلة وكانت ذات إنتاجية عالية المستوى وعملت في حينه على مبدأ التصدير وليس الاستيراد كالزيوت النباتية التي كانت تعد ارقى شركة زيوت في الشرق الأوسط ومعها شركة الصناعات الجلدية بمختلف ما تنتجه من حقائب وأحذية وأحزمة واحزمة اخرى ناقلة في المعامل وكذلك الشركة العامة لصناعات التمور وغيرها الكثير من الصناعات التي عطلت نهائيا ومن بينها صناعات تدخل في مجال الحديد الصلب والسكر.

أن فتح الباب على مصراعيه أمام سياسة الاستيراد فقط ودخول تجار (المانفيست) على خط الاستيراد الذين ومن اجل مصالحهم راحوا يستوردون من منا شيء سيئة الصيت قد كسر العمود الفقري لسياسة الاقتصاد العراقي ذو الجوانب الرصينة التي نبحث عنها ونؤكد سريانها في التجارة الخارجية والتبادل التجاري...

وعليه ... فأن الحاجة المركزية لوجود او اعادة الوجه المضيء للاقتصاد العراقي .. وعمليات الاستفادة من الخبرات المتراكمة ذات الشأن العلمي والخبراتي سيتيح المجال لانتعاش الاقتصاد والتمركز حول أعادة الروح له ولصناعات وطنية عراقية مهمة..

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

حكومة الدولة ...لا دولة الحكومة ؟![8]

محتويات العدد

البدء علينا أن نغطي مفهوم الدولة بشيء من الشرح ونوضح ماذا يعني مفهوم الدولة بشكل عام وعلاقتها بالمكونات السياسية، والمجتمع ككل، ليتسنى لنا الدخول في توضيح الموضوع بصورة أدق وأعمق دون الوقوع في الإشكالات حول مفاهيم الدولة من جهة ومفهوم الحكومة والسلطة من جهة أخرى.

الدولة ظاهرة سياسية وقانونية تعني جماعة من الناس يقطنون رقعة جغرافية معينة بصفة دائمة ومستقرة ويخضعون لنظام معين ،وهي التي تمتلك أعلى سلطة قوية فوق جميع المكونات السياسية والاجتماعية الأخرى داخل المجتمع وعلى أي فرد من أفراده دون تمييز مهما كان شأنه ونسبه وموقعه الاجتماعي وعِرقه ودينه ومذهبه، وحق المواطن الطاعة لها بالقدر الذي يخوله الدستور والقانون، ويعطيها هذا الحق الأولوية على كل المكونات وكل الجماعات الأخرى في المجتمع مثل الأحزاب والحركات والتنظيمات السياسية المختلفة والمكونات الدينية والطائفية والأثنية والجماعات الاقتصادية والتجمعات العمالية والنقابات والاتحادات المهنية المختلفة وحتى مؤسسات المجتمع المدني بكل انتماءاتها المهنية والإنسانية طالما هي تعمل وتنشط داخل حدود الدولة الوطنية، أي بمعنى مختصر ان الجميع يذوب في الدولة، ويعمل ضمن حدودها المسيطر والمنظم والموجه لكل نشاطات المجتمع.

أما الحكومة فهم مجموعة الأشخاص الذين يحكمون باسم الدولة وينفذون سياساتها في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتربوية والتعليمية وغيرها. فالدولة كيان سياسي ثابت، أما الحكومة وأشخاصها فهم يتغيرون حسب تغير سياسات الدولة والقوى التي تقودها.

في عراقنا الذي يتميز بتنوع المكونات وتعدد المكونات العرقية والدينية والطائفية ، ومع أن الحكم السائد في هو حكم الفئة على الأغلبية ، ألا أن لغة الطائفية كانت غير طافية على السطح، لأسباب كثيرة لانخوض بها، فبين أن نسعى إلى بناء ما يحافظ على وحدة العراق أرضاً

[8] محمد حسن الساعدي – الغد برس

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

وشعباً وقوته ،ونؤسس لدولة المواطنة العراقية الموحِّدة لكل العراقيين يكونون فيها متساوين في الحقوق والواجبات إمام الدولة وفق معيار المواطنة بمعنى أن تكون المرجعية الوحيدة لدولة المواطنة هما الدستور والقانون ،وبين أن نبني ونؤسس لدولة الأحزاب والشخوص وسلطة الحاكم الواحد، واختلاق الصراع والأزمات والحروب ،وتعيش البلاد على اثر ذلك في حالة الصراع الطائفي وعدم الاستقرار، أي بمعنى أن دولة المكونات لها مرجعيات عديدة غير منسجمة مع بعضها وفي ظل غياب مرجعية الدستور والقانون.

إن ما هو يعيشه العراق اليوم الآن هو أقرب إلى دولة الحكومة، وسيطرة المكونات والأحزاب السياسية أو الحزب الحكم ، والذي يعد أقرب منه إلى دولة المواطن ، وإن ما يجري على الساحة السياسية هو حصيلة سعي هذه الأحزاب والكتل السياسية الكبيرة المهيمنة والمتحكمة بالقرار السياسي ، وبالتالي فهو يصب باتجاه تقوية وترسيخ مفهوم دولة الحزب على حساب إضعاف مفهوم دولة الدولة والمواطن . هذه المسؤولية التاريخية تقع على كاهل الأحزاب والكتل الكبيرة والنافذة في الحكومة العراقية ، لا الدولة ، لأننا لم نجد حزباً أسس لنظرية الدولة دون الحكومة ، ولكن المؤسف إننا نرى اليوم الحزب الحاكم في العراق، وهو يسعى لتأسيس مفهوم الحزب الحاكم ، والتي هي فكرة كان يعتمدها النظام الشمولي البعثي ، والذي نجح إلى حد ما في السيطرة على مقدرات الدولة العراقية، ونجح في خنق جميع مكوناته ، وضرب شخصياته السياسية والاجتماعية والدينية ، ليبقى رمزاً للعراق والشعب يحترق تحته.

أن من يتحمل نتائج هذا التأسيس السيئ لمنظومة البناء السياسي في الدولة الديمقراطية، والعواقب الوخيمة على مستقبل البلاد بشكل خاص هم ساسة البلد وقادته ، والذين أسترأسوا على حكم العراق ، والسيطرة على خيراته، دون الوقوف على الآلآمه ومعاناته.

وأما سيطرة هذه الأحزاب فهي الحصيلة الطبيعية لسياسة المحاصصة الطائفية المقيتة بكل ألوانها وأشكالها التي اعتمدت خلال السنوات العشر الماضية، كمعيار لتقسيم وتوزيع السلطة بين الأحزاب والمكونات في العراق ، والتي أصبحت السمة الأبرز في أي انتخابات تجرى، فأصبحت المحاصصة حاضرة في أعلى سلطة ، وانتهاء إلى اصغر رئيس قسم في أي دائرة صغيرة، وأصبح التمثيل الحزبي، هو الأبرز في الحكومة، دون التمثيل النخبوي، او الكفاءة والنزاهة و التخصص، وهذا ما جعل العراق اليوم يعيش حالة الموت البطيء وفق قاعدة "الشخص غير المناسب في المكان المناسب" وبالعكس، والتي بسبب هذه النظرية سقطت إمبراطورية الاتحاد السوفيتي.
يبقى علينا أن ننتظر أن يكون هناك انقلاباً على هذه النظريات ، وتفعيل الدستور النائم، والسعي إلى قيام ثورة فكرية تبدأ من التعليم ، للنهوض بواقع الأجيال القادمة، وننطلق نحو تكوين دولة المهارات والخبرات والكفاءة، والتأسيس لبناء الدولة دون الحكومة.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء